مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير حجم الشركة ونشاطها في سوق الأوراق المالية على الإفصاح المحاسبي دراسة تجريبية
اسم الكاتب: د. ليلى الطويل، عفراء زحلوط
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4414
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 12:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (3) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (3) 2013

تأثير حجم الشركة ونشاطها في سوق الأوراق المالية على الإفصاح المحاسبي دراسة تجريبية

الدكتورة ليلى الطويل*
عفراء زحلوط**

(تاريخ الإيداع 21 / 2 / 2013. قُبِل للنشر في 21 / 4 / 2013)

□ ملخّص □

يركز هذا البحث على دراسة أثر أحد العوامل البيئية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلزامي وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية في الشركات، وهو عامل سوق رأس المال الذي يقاس من خلال بعدين هما: حجم الشركة في السوق المالي، ونشاط الشركة في هذه السوق. حيث يهدف هذا البحث إلى دراسة مستوى التباين في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة بين سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين حجم الشركة في سوق رأس المال وبين مستوى الإفصاح المحاسبي، وكذلك دراسة العلاقة بين نشاط الشركة في سوق رأس المال وبين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات في هذين السوقين.

خلص البحث إلى نتيجة مفادها وجود تباين في مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة (باستثناء الشركات المالية) بين سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية، ولكن هذا التباين في مستوى الإفصاح المحاسبي لا يتأثر بحجم الشركة في السوق المالي، ولكنه يزداد بزيادة نشاط الشركة في هذه السوق.

الكلمات المفتاحية: مستوى الإفصاح المحاسبي، حجم الشركة في السوق المالي ، نشاط الشركة في السوق المالي، سوق دمشق للأوراق المالية، سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

* أستاذ مساعد– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالبة دراسات (دكتوراه)– معيدة موفدة– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (3) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (3) 2013

The Impact of Company Size and its Activity in Stock Exchange on the Accounting Disclosure - An Empirical Study

Dr. Laila Al-Taweel*

Afraa Zahlout**

(Received 21 / 2 / 2013. Accepted 21 / 4 / 2013)

□ ABSTRACT □

This research focuses on studying the impact of one of the environmental factors on the mandatory accounting disclosure level of firms according to international financial reporting standards (IFRS). It is the stock exchange factor, which has two dimensions: the company's size in the stock exchange, and the company's activity in the stock exchange. This research aims to study the variation level in the accounting disclosure in the financial reports of listed companies between Damascus Stock Exchange and Abu Dhabi Stock Exchange. It also aims to study the relationship between the company's size in the stock exchange and the level of accounting disclosure, and to study the relationship between the company's activity in the stock exchange and the level of accounting disclosure for companies in those stock exchanges.

The research found that there is a variation in the level of accounting disclosure in the financial reports of listed companies, except for financial

***Associate Professor**, **Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

**** Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

companies, between Damascus Stock Exchange and Abu Dhabi Stock Exchange, but this variation in the level of accounting disclosure is not affected by the company's size in the stock exchange,. It is directly proportional to the company's activity in this stock exchange.

Keywords: The level of accounting disclosure, company's size in the stock exchange, company's activity in the stock exchange, Damascus Stock Exchange and Abu Dhabi Stock Exchange.

مقدمة:

تختلف شركات الدول المختلفة في مستوى الإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية حتى في حال تبني نفس مجموعة المعايير من قبل هذه الدول، ويعزو الباحثون سبب هذا الاختلاف إلى وجود مجموعة من العوامل البيئية المؤثرة على مستوى ونوع وجودة العناصر التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها المالية.

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية ذات علاقة بطبيعة عمل وأداء الشركة، وشكلها القانوني والتنظيمي، وهيكلها التمويلي، و عوامل خارجية ذات علاقة بالمجتمع الذي تعمل فيه الشركة مثل العوامل الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والعوامل ذات العلاقة بسوق رأس المال.

وقد درس عدد كبير من الباحثين الاختلاف في الممارسات المحاسبية عبر الدول وأسباب هذا الاختلاف، حيث تناولت دراساتهم كيفية الاختلاف في الإفصاح المحاسبي بين الدول وفقاً للعوامل البيئية المختلفة التي تحيط بعملية إعداد التقرير المالي في دولة معينة.

يركز هذا البحث على دراسة مستوى التباين في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بين الشركات المدرجة في كل من سوق دمشق وسوق أبو ظبي للأوراق المالية، وكذلك دراسة تأثير أحد العوامل البيئية المؤثرة على التباين في الإفصاح المحاسبي، وهو عامل سوق رأس المال المؤلف من حجم الشركة في السوق المالي* ونشاط الشركة في

*** تم استخدام مصطلح حجم الشركة في السوق المالي في إشارة إلى حجم عملياتها، والتي تم قياسه في هذا البحث من خلال الرسملة السوقية أي القيمة السوقية لأسهم الشركة المتداولة في السوق المالي.**

السوق المالي، وذلك من خلال المقارنة بين الشركات المدرجة (باستثناء الشركات المالية) في كل من سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

يتباين مستوى الإفصاح المحاسبي بين الشركات في الدولة الواحدة وبين الدول أيضاً، وتركز مشكلة البحث على قياس مستوى التباين في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة بين سوق دمشق وسوق أبو ظبي للأوراق المالية، وكذلك دراسة تأثير حجم الشركة ونشاط الشركة في السوق المالي على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في هذين السوقين.

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. ما هو مستوى التباين في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة بين كل من سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالي؟
2. ما هي العلاقة بين حجم الشركة في سوق رأس المال وبين مستوى الإفصاح المحاسبي فيها؟
3. ما هي العلاقة بين نشاط الشركة في سوق رأس المال وبين مستوى الإفصاح المحاسبي فيها؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في النواحي التالية:

1. الناحية العملية:

تنبع أهمية هذا البحث العملية من أهمية وقوفه على العوامل التي تؤثر على التباين في الإفصاح المحاسبي بين الشركات في الدول المختلفة، وذلك من أجل رفع مستوى الإفصاح الذي تقوم به الشركات، لكي يتم الوصول إلى الإفصاح الكافي الذي يخدم الأطراف المختلفة المستخدمة للتقرير المالي. بالإضافة إلى الأهمية التي يتم إعطاؤها لإفصاح الشركات المدرجة في السوق المالي من قبل جهات مختلفة من أهمها الجهة المنظمة للسوق، وسماسرة السوق، والمساهمين والمستثمرين المختلفين الأمر الذي يعمل بدوره على دعم كفاءة السوق المالية.

2. الناحية الأكاديمية:

تأتي أهمية البحث العلمية نتيجة قلة الدراسات التي تناولت عامل سوق رأس المال، فقد اقتصرت معظم الدراسات السابقة على الأسواق المالية في الدول المتقدمة. وفي المقابل يعمل هذا البحث على دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وعامل سوق رأس المال في الأسواق المالية للدول النامية، وذلك من خلال المقارنة بين سوقين ماليين في دولتين ناميتين عربيتين هما سوقا دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية، أي المقارنة بين سوق دمشق للأوراق المالية الذي تم تأسيسه في عام 2009، والذي يتميز بقلة عدد الشركات المدرجة فيه، وبين سوق أبو ظبي للأوراق

المالية الذي أسس عام 2000، الذي يدرج فيه عدد أكبر من الشركات مقارنة بسوق دمشق للأوراق المالية، وبذلك تتم المقارنة بين سوقين ماليين عربيين مختلفين في المقومات.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مستوى التباين في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة بين سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية، وكذلك دراسة العلاقة بين عاملي حجم الشركة ونشاط الشركة في سوق رأس المال وبين مستوى الإفصاح المحاسبي فيها.

منهجية البحث:

سيتم اعتماد المقاربة الاستنباطية (استراتيجية النظرية ثم البحث)، وذلك عن طريق البحث في النظرية، أي يتم بناء الفروض من النظرية قبل جمع البيانات وإعداد نموذج لاختبارها، إذ يبنى هذا النموذج بالاعتماد على الدراسات السابقة في مجال البحث.

سيتم استخدام أسلوب حصر الشركات المدرجة في كل من سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية (باستثناء الشركات المالية من تأمين ومصارف كونها تتطلب معايير إفصاح خاصة بها).

حيث يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية عام 2010 أربع شركات، ويبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية في نهاية عام 2010 33 شركة. حيث تم الحصول على هذه البيانات من الموقعين الالكترونيين الرسمين لسوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية، ويقدم الجدول (1) تفصيلاً عن عدد الشركات.

سيتم اختبار فرضيات البحث عن طريق استخدام البيانات الثانوية من خلال جمع التقارير المالية عن السنة المنتهية بتاريخ 2010/12/31 للشركات المدرجة في كل من سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية. وسيتم تحليل هذه البيانات باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة بغية اختبار الفروض والتوصل إلى النتائج.

الجدول –1– عدد الشركات المدرجة في سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية

قطاع عمل الشركة	سوق دمشق للأوراق المالية	سوق أبو ظبي للأوراق المالية	الإجمالي
العقارات	---	3 شركة	3 شركة
الخدمات الاستهلاكية	3 شركة	9 شركة	12 شركة
الصناعة	1 شركة	4 شركة	5 شركة
البناء	---	10 شركة	10 شركة
الاتصالات	---	3 شركة	3 شركة
الصحة	---	2 شركة	2 شركة
الطاقة	---	2 شركة	2 شركة
المجموع	4 شركة	33 شركة	37 شركة

فروض البحث:

1. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة كلما زاد حجمها في السوق المالي.
2. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة كلما زاد نشاطها في السوق المالي.

.3

كيفية قياس المتغير التابع Y(مستوى الإفصاح المحاسبي) :

يتم قياس المتغير التابع عن طريق تأسيس مؤشر للإفصاح متضمناً البنود التي يمكن أن تفصح الشركة عنها وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)، على اعتبار أن الجهة المنظمة لكل من السوقين المدروسين تطلب من الشركات المدرجة تطبيق هذه المعايير. يتألف مؤشر الإفصاح من 104 بنداً مقسمةً إلى ست مجموعات، وهي مجموعة قائمة المركز المالي متضمنة 38 بنداً، ومجموعة قائمة الدخل الشامل متضمنة 15 بنداً، ومجموعة قائمة التدفقات النقدية متضمنة 11 بنداً، ومجموعة قائمة التغيرات في حقوق الملكية متضمنة ثمانية بنود، ومجموعة الملاحظات متضمنة 23 بنداً، ومجموعة إفصاحات أخرى متضمنة تسعة بنود.

كيفية قياس المتغيرات المستقلة:

كيفية قياس المتغير المستقل الأول X1 (حجم الشركة في السوق المالي): استناداً إلى دراسة Adhikari and Tondkar (1992)، سيتم في هذا البحث قياس حجم الشركة في السوق المالي عن طريق رسملة السوق، وسيتم تعديلها بسعر صرف كل من الليرة السورية والدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ 2010/12/31 لتوحيد العملة، وذلك حسب التقرير السنوي لكل من مصرف سورية المركزي والتقرير السنوي للمصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة، وتم الحصول على هذين التقريرين من الموقع الرسمي الالكتروني للمصرفين المذكورين.

كيفية قياس المتغير المستقل الثاني X2 (نشاط الشركة في السوق المالي): استناداً إلى دراسة Adhikari and Tondkar (1992)، سيتم في هذا البحث قياس نشاط الشركة في السوق المالي عن طريق عدد الصفقات التي تقوم الشركة بإبرامها في السوق المالي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة Adhikari and Tondkar (1992):

العنوان: Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchanges.

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين مجموعة من العوامل البيئية ومتطلبات الإفصاح في الأسواق المالية المختلفة. أعدت الدراسة نموذجاً للإفصاح للاستقصاء عن العلاقة بين العوامل البيئية التي تم اختيارها ومتطلبات الإفصاح لـ 35 سوقاً مالياً في الدول المختلفة. تم تقسيم العوامل إلى مجموعتين رئيستين هما: مجموعة العوامل الاقتصادية متضمنةً درجة التنمية الاقتصادية ونمط الاقتصاد، ومجموعة عوامل سوق الأسهم متضمنةً حجم السوق ونشاط السوق وتباين ملكية الأسهم. توصلت الدراسة إلى أن حجم سوق المال هو أكثر المتغيرات أهميةً في شرح التباين الملاحظ في مستويات الإفصاح في الأسواق المالية المختلفة، بالمقابل لا توجد علاقة هامة بين المتغيرات الأربعة الأخرى المدروسة مع مستوى الإفصاح في الأسواق المالية.

الدراسة الثانية: دراسة HassabElnaby et. al. (2003):

العنوان: The Impact of Environmental Factors on Accounting Development: An Egyptian Longitudinal Study

هدفت الدراسة إلى الاستقصاء عن التأثيرات الاتجاهية للعوامل البيئية على تطور المحاسبة، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين المحاسبة وبيئة أعمالها عبر الوقت. اختبرت الدراسة أربعة عوامل بيئية لشرح التباين الملاحظ عبر الوقت في تطور المحاسبة، وهذه العوامل هي البيئة الاقتصادية، والبيئة السياسية، وتطور سوق الأسهم المالية، وخصخصة الشركات المساهمة المملوكة للدولة. تشير النتائج إلى وجود علاقة قوية بين العوامل البيئية والتطور المحاسبي في مصر، وتتفاوت هذه العلاقة عبر الوقت. حيث وجدت الدراسة أن مستوى البيئة الاقتصادية والسياسية مرتبطة إيجابياً مع التطور المحاسبي في مصر، بالمقابل فشلت النتائج في دعم أهمية حجم سوق المال والخصخصة على تطور المحاسبة، أي لا تساهم بمعلومات إضافية في توضيح العلاقة بين تطور المحاسبة وعواملها البيئية.

الدراسة الثالثة: دراسة Lopes and Rodrigues (2007):

العنوان: Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinants of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange

استقصت الدراسة عن محددات ممارسات الإفصاح عن الأدوات المالية للشركات البرتغالية المدرجة، حيث هدفت إلى دراسة خصائص الشركات التي هي أقرب لمتطلبات الإفصاح وفق معايير التقرير المالي الدولية ذات العلاقة بالأدوات المالية (المعيار المحاسبي رقم 32 والمعيار رقم 39)، وذلك بعد الأخذ في الحسبان عملية التبني الإلزامي للمعايير الدولية بعد عام 2005 من قبل الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية. وقد تم وضع مؤشر للإفصاح بالاستناد على متطلبات هذين المعيارين متضمناً 54 بنداً ذي علاقة بالأدوات المالية. إن خصائص الشركات المدروسة هي حجم الشركة، ونمط الصناعة، ونمط المراجع، وإدراج الشركة في السوق المالي، وتدويل الشركة، وهيكل رأس المال، وحوكمة الشركات. توصلت الدراسة إلى أن درجة الإفصاح عن الأدوات المالية هي ذات علاقة بالشركات ذات الحجم الأكبر، والشركات المراجَعة عن طريق الشركات الدولية، والشركات المدرجة على أكثر من سوق مالي، ونمط الصناعة المالي. لكن النتائج لا تدعم علاقة الإفصاح عن الأدوات المالية مع درجة التدويل وهيكل رأس المال وبنية حوكمة الشركات.

الدراسة الرابعة: دراسة Omar and Simon (2011):

العنوان: Corporate Aggregate Disclosure Practices in Accounting :

أقرت الدراسة عن نتائج البحث التجريبي لسلوك الإفصاح للشركات المدرجة في الأردن بعد التغيرات الهامة في التنظيمات الاقتصادية والمحاسبية، وأقرت كذلك عن العلاقة بين الإفصاح الكلي (الإلزامي والاختياري) وعدد من خصائص الشركة (المالية وغير المالية) للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. كشفت نتائج الدراسة وجود زيادة هامة في مستوى الإفصاح الكلي مقارنة مع الدراسات السابقة في الأردن، وأظهرت النتائج أن حجم الشركة والربحية وعدد المساهمين وإدراج الشركة في السوق المالي ونمط الصناعة وحجم شركة المراجعة وعمر الشركة هي متغيرات هامة في شرح التباين في مستوى الإفصاح الكلي بين الشركات الأردنية، أي هي مرتبطة بشكل هام مع مستوى الإفصاح المحاسبي الكلي.

حدود البحث:

لقد تم اختيار دراسة عامل سوق رأس المال فقط، والذي يقاس من خلال بعدين هما: حجم الشركة ونشاط الشركة في السوق المالي، ولم يتم التطرق إلى دراسة العوامل الأخرى التي قد تؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي.

بالإضافة إلى إجراء الدراسة على سوقين ماليين عربيين هما سوقا دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية، أي قد تظهر مشكلة عدم إمكانية تعميم النتائج على أسواق مالية أخرى بسبب اختلاف بيئة العمل المحاسبية.

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

لقد تطورت المحاسبة عبر الزمن بتأثير الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي هذه المعلومات وذوي المصالح المادية مع الوحدة الاقتصادية. وقد أثر في هذه الحاجة تباعاً مجموعة من العوامل، ويأتي في مقدمتها التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع البشري، والتطور العلمي والتقني الذي حقق في القرن الماضي ولا يزال يحقق حتى الآن تطوراً هائلاً ترك آثاره الكبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثمّ جاء عصر المعلوماتية ليكشف ضرورة أن تتطور المعارف المحاسبية أسوةً بباقي فروع المعرفة، سواء ما ارتبط منها بالممارسة العملية أم بالإطار الفكري لهذه الممارسة، للتمكن من إشباع الحاجات المتبدلة والمتنوعة والمتجددة للمعلومات المحاسبية التي يمكنها أن تساعد بشكل فاعل في اتخاذ القرارات الاقتصادية (المصري، 2007).

تتمثل وظيفة المحاسبة بشكل أساس في عمليتين مهمتين، أولهما عملية قياس العناصر المختلفة المكونة للتقرير المالي، وثانيهما عملية الإفصاح عن نتائج عملية القياس على شكل معلومات تقدم لمستخدمي التقارير المالية (لطفي، 2007).

ترى الباحثة أن الإفصاح المحاسبي إحدى العمليات المحاسبية الهامة، لأنه يعد صلة الوصل بين معد التقرير المالي ومستخدم هذا التقرير من أي فئة كان، حيث تقوم الوحدة الاقتصادية بالتعبير عن وضعها المالي والاقتصادي من خلال الإفصاح المحاسبي في تقرير مالي يوجه لمختلف المستخدمين، الذين يقومون بدورهم باستخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الملائمة.

حيث يرى كل من Elsayed and Hoque (2010) في هذا المجال أن الإفصاح المحاسبي يمارس دوراً هاماً في اتخاذ القرارات من قبل الأفراد والمنظمات، وعلى وجه الخصوص مساعدة المستثمرين كأحد المستخدمين الرئيسين للمعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات فاعلة بشأن محافظهم الاستثمارية.

لقد عدّ بعض الباحثين أن الإفصاح المحاسبي هو نشاط استراتيجي تقوم به الشركة، حيث يرى Entwistle (1997) أن الشركات قد تدير أنشطتها الإفصاحية بشكل استراتيجي كما تدير الأنشطة الأخرى، وأشار إلى أن استراتيجية الإفصاح المخططة جيداً تؤدي إلى منافع مختلفة مثل تعزيز سيولة السهم، وتقليل التدخل السياسي والتنظيمي، وتحسين الميزة التنافسية للشركة في السوق. بالإضافة إلى ذلك اعتبر Barako et. al. (2006) أن الشركة تدرك المنافع الاقتصادية التي ستحصل عليها عندما تعمل على إدارة الإفصاح المحاسبي إدارة جيدة، حيث سيصبح هذا الإفصاح أداة إستراتيجية بيد الإدارة تعزز من قدرتها على جمع رأس المال.

لا شك أن الإفصاح المحاسبي أصبح من أهم القضايا التي تتناولها البحوث المحاسبية على مستوى العالم، حيث يرى Galani et. al. (2011) أن الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات ومحدداته قد أصبح محط اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة، وقد انخرط فيه كل من الباحثين التحليليين والتجريبيين في المحاسبة منذ سبعينيات القرن العشرين.

يعد مفهوم الإفصاح المحاسبي مفهوماً نسبياً وليس مطلقاً كونه ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة، ولا شك أن ترجمة هذه الفكرة واقعياً تختلف باختلاف الزمان والمكان، على اعتبار أن مستوى الإفصاح

يتفاوت وفقاً لقاعدة التكلفة والمنفعة الأمر الذي يترتب عليه وجود تفاوت في تحديد المعنى الدقيق لمفهوم الإفصاح من شخص إلى آخر (الشواورة والدحيات، 2008).

تعريف الإفصاح المحاسبي:

لا يمكن أن يقدم الباحثون في المحاسبة تعريفاً شاملاً وموحداً لعملية الإفصاح المحاسبي، حيث ترتبط هذه العملية مع مجموعات مختلفة، لذا سيكون هناك تعاريف مختلفة تعكس وجهات نظر ومناهج بحثية متنوعة عالجت هذه القضية، وتقدم الباحثة فيما يلي بعضاً من هذه التعاريف.

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "عملية إظهار وتقديم المعلومات المالية سواء كانت كمية أم وصفية في القوائم المالية والهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، الأمر الذي يجعلها ملائمة وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليس لديها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية" (أبو زيد، 2005، ص. 578). ويعرف الإفصاح المحاسبي أيضاً بأنه "عملية تقديم المعلومات الاقتصادية بأشكالها الكمية والمالية وغير المالية والأشكال الأخرى للمعلومات ذات العلاقة بحالة الشركة وعملياتها المالية. لذا يعد مفهوم الإفصاح واسعاً لكي يشمل كل القضايا والمواضيع ذات العلاقة بالتقرير المالي" (Khodadadi et. al.، 2010، ص.ص. 156-157).

تأثير عوامل سوق رأس المال على الإفصاح المحاسبي:

لقد تناول عدد كبير من الباحثين تأثير مختلف العوامل البيئية على الإفصاح المحاسبي، ومنهم من تناول عوامل سوق رأس المال، وبينوا كيف يزداد طلب المسهمين على المعلومات المالية في سوق رأس المال حرصاً منهم على اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية، وهذا ما يزيد بدوره أهمية الإفصاح المحاسبي في السوق المالي.

لقد افترض كل من Adhikari and Tondkar (1992) في هذا المجال أن الدول مع نمو اقتصادي عال ونمو في سوق الأسهم أعلى، من المحتمل أن تزيد متطلبات الإفصاح أكثر من الدول ذات النمو الاقتصادي المنخفض وذات النمو الأقل في سوق الأسهم. ويرى Jaffar et. al (2007) أن سوق رأس المال الكفء والفعّال يحتاج إلى نظام إفصاح محاسبي جيد ونظام تقرير مالي شفاف لزيادة ثقة المسهمين في قرارات الشركة، وكذلك زيادة ثقة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار في السوق المالي. ووجد Aljifri (2008) في هذا المجال أن الإفصاح المتعلق بالشركة هو ذو أهمية مركزية للوظيفة الفعالة لأسواق رأس المال.

لقد بدأ الإفصاح المحاسبي للشركات في سوق رأس المال يحتل حيزاً هاماً من البحوث المحاسبية على مستوى الدول النامية، وقد اهتم عدد من الباحثين بدراسة هذا الموضوع في هذه الدول، مستندين إلى حقيقة أن المستثمرين في هذه الدول يحتاجون إلى معلومات مستندة على نظام إفصاح محاسبي فعّال يؤدي إلى قرارات اقتصادية واستثمارية ملائمة.

لقد دعم هذه الفكرة كل من Larson and Kenny (1995)، حيث وجدا أن معظم الخبراء والمحللين الماليين يوافقون على أن معلومات المحاسبة الدقيقة والتقارير المالية الموثقة من الشروط المهمة لتطور أسواق الأسهم في الدول النامية، وذلك لأن المستثمرين يطلبون معلومات محاسبية موثوقة وملائمة. وبالتالي ستكون البنية التحتية المحاسبية عنصراً هاماً وحاسماً في تطور أسواق أسهم الدول النامية.

وجد في هذا المجال HassabElnaby et. al (2003) دليلاً تجريبياً يدعم العلاقة بين التطور المحاسبي وأسواق رأس المال ليس في الدول المتقدمة فحسب بل في الدول النامية أيضاً. ويؤثر تطور أسواق رأس المال بشكل

هام على البيئة المحاسبية لكل دولة وخاصة الدول النامية، حيث يخلق العدد المتزايد للشركات المدرجة على سوق رأس المال طلباً على خدمات المحاسبة والمراجعة، ويخلق كذلك تنظيم سوق الأسهم طلباً على هذه الخدمات.

وفيما يلي مناقشة كل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

حجم الشركة في السوق المالي:

يعد حجم الشركات في السوق المالي عموماً أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم لقياس أهمية وتطور السوق المالي. حيث يقترح Adhikari and Tondkar (1992) أن أحد المؤشرات الهامة على تطور سوق الأسهم هو حجم سوق الأسهم. ومن المتوقع عموماً أنه كلما ازداد حجم سوق الأسهم ازداد احتمال أن يكون هناك متطلبات إفصاح إلزامية ومتطورة أكثر. بالإضافة لذلك، يرى HassabElnaby et. al. (2003) أنه كلما زاد حجم التداول في السوق، فإن كلاً من المستثمرين والدائنين سيمارسون ضغطاً متزايداً على الشركات للإفصاح عن مزيد من المعلومات.

نشاط الشركة في السوق المالي:

يعد نشاط الشركات في السوق المالي كذلك من المؤشرات التي تقيس أهمية وتطور السوق المالية، حيث يرى كلٌّ من Adhikari and Tondkar (1992) أن نشاط السوق المالي مؤشر هام على تطور سوق الأسهم، فقد يكون سوق المال كبيراً في الحجم بمقياس رسملة السوق لكن غير نشيط نسبياً. على سبيل المثال، من ناحية الحجم، يقيس سوق طوكيو للأسهم Tokyo Securities Exchange (TSE) بمقياس رسملة السوق 2,7 تريليون دولار في نهاية 1987، وقد تجاوز بذلك سوق نيويورك للأسهم New York Securities Exchange (NYSE) الذي لديه رسملة سوق 2,2 تريليون دولار في نهاية العام نفسه. على أي حال، في ذلك الوقت لم يأخذ عدد من محللي الأسواق المالية في الاعتبار أن سوق TSE مطورة كسوق NYSE. وكان العذر أن سوق NYSE كانت سوقاً أكثر نشاطاً من سوق TSE، وحتى عام 1987 كان لدى سوق NYSE مبيعات تقدر بـ 1,9 تريليون دولار مقارنة مع 1,8 تريليون دولار لسوق TSE. ومن المتوقع عموماً أن الإفصاح العام سيكون أعظم في أسواق الأسهم الأكثر نشاطاً.

يرى HassabElnaby et. al. (2003) أيضاً أنه كلما ازداد مستوى النشاط في السوق يزيد طلب المستثمرين على المعلومات المالية وغير المالية الشاملة أكثر حول نشاطات الشركة للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار. واقترح في هذا المجال Adhikari and Tondkar (1992) أن نشاط سوق الأسهم يؤثر على جودة وحجم الإفصاح العام، وهذا ينشأ من وجود مستويات إفصاح عامة أكبر في الدول مع أسواق أسهم نشيطة ومتطورة أكثر من الدول مع أسواق أسهم غير نشيطة نسبياً.

النتائج والمناقشة:

الدراسة العملية

التحليل الوصفي Descriptive Analysis

يظهر الجدول (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من المتغيرات المستقلة (حجم الشركة في السوق المالي X_1، ونشاط الشركة في السوق المالي X_2)، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع (مؤشر الإفصاح النسبي Y) في كل من سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية.

حيث يتبين من خلال الجدول (2) أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الأول (حجم الشركة في السوق المالي، والذي تم قياسه من خلال مقياس رسملة الشركة في السوق) هو 24,057,205 $* في سوق دمشق للأوراق المالية، مع انحراف معياري قدره 15,745,823$ مشيراً إلى وجود تباين كبير في الرسملة السوقية للشركات المدرجة في سوق دمشق. ويتبين أن المتوسط الحسابي لحجم الشركة في السوق المالي هو 1,653,797,094$ في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، مع انحراف معياري قدره 4,556,336,257 $ مشيراً كذلك إلى وجود تباين كبير في الرسملة السوقية للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي.

الجدول (2) الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

البيان	السوق المالية	N	Mean	Std. Deviation
حجم الشركة في السوق	سوق دمشق	4	$ 24057205.19	$ 15745823.415
	سوق أبو ظبي	33	$1653797094.007	$ 4556336257.041
	الإجمالي	37	$ 1477608997.91	$ 4326285268.026
نشاط الشركة في السوق	سوق دمشق	4	546.25	383.59
	سوق أبو ظبي	33	16674.63	26301.53
	الإجمالي	37	14931.02	25312.009
مؤشر الإفصاح النسبي	سوق دمشق	4	.5192	.05088
	سوق أبو ظبي	33	.6142	.03346
	الإجمالي	37	.6040	.04588

يوضح الجدول (2) أيضاً أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الثاني X_2 (نشاط الشركة في السوق، والذي تم قياسه بعدد الصفقات المبرمة) هو 546 صفقة مع انحراف معياري قدره 383.59 مشيراً كذلك إلى عدم وجود تقارب في عدد الصفقات التي تبرمها الشركات في سوق دمشق للأوراق المالية. ويتبين أن المتوسط الحسابي لمقياس نشاط الشركة في السوق (عدد الصفقات المبرمة) هو 16674.63 صفقة مع انحراف معياري قدره 26301.53 مشيراً إلى التباين في عدد الصفقات المبرمة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بين شركة وأخرى.

يتبين من خلال الجدول (2) أن المتوسط الحسابي لإفصاح الشركات في سوق دمشق للأوراق المالية هو 51.92% مع انحراف معياري قدره 0.05 دالاً على وجود تقارب في مؤشرات الإفصاح للشركات المدرجة المدروسة في سوق دمشق للأوراق المالية. ويظهر من خلال الجدول كذلك أن المتوسط الحسابي لإفصاح الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية هو 61.42% مع انحراف معياري قدره 0.033 مشيراً كذلك إلى عدم وجود تباين في مؤشرات الإفصاح للشركات المدرجة المدروسة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. ويلاحظ أن متوسط الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية هو أعلى من متوسط الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أي أن مستوى التباين يبلغ تقريباً 10% بين شركات السوقين.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:

*** تم اعتماد استخدام رمز $ للإشارة إلى عملة الدولار الأمريكية.**

1. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة كلما زاد حجمها في السوق المالي.

يتم اختبار هذه الفرضية عن طريق الارتباط الخطي البسيط لبيرسون Simple Linear Correlation الذي يفترض وجود علاقة خطية بين اثنين من المتغيرات الكمية، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط بين المتغير المستقل الأول (حجم الشركة في السوق) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي).

يتم اختبار وجود ارتباط بين المتغير المستقل الأول (حجم الشركة في السوق المالي) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي) من خلال الجدول (3)، حيث تبلغ قيمة معامل ارتباط بيرسون −2.5%، وهي قيمة ارتباط غير معنوية، وإن قيمة P-Value تبلغ 0.884، وهي أكبر من 0.05، وهذا ما يدعو إلى قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط بين المتغير المستقل (حجم الشركة في السوق المالي) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، أي أن مستوى الإفصاح المحاسبي لا يتأثر بحجم الشركة في السوق المالي.

اختبار الفرضية الثانية:

2. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة كلما زاد نشاطها في السوق المالي.

يتم اختبار هذه الفرضية عن طريق الارتباط الخطي البسيط لبيرسون أيضاً، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط بين المتغير المستقل الثاني (نشاط الشركة في السوق) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي).

يتبين من خلال الجدول (3) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تبلغ 52.2%، وهي قيمة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي ونشاط الشركة في السوق عند مستوى معنوية 1%، حيث تبلغ قيمة P-Value 0.001، وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى أن الارتباط بين مستوى الإفصاح المحاسبي ونشاط السوق يختلف معنوياً عن الصفر بمستوى دلالة 5%، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة ارتباطية بين المتغير المستقل (نشاط الشركة في السوق)، والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، وعلى اعتبار أن الإشارة موجبة يمكن القول أن مستوى الإفصاح المحاسبي يزداد كلما ازداد نشاط الشركة في السوق المالي.

الجدول (3) معامل ارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Correlations

		مؤشر الإفصاح النسبي	حجم السوق	نشاط السوق
مؤشر الإفصاح النسبي	Pearson Correlation	1	-.025	.522**
	Sig. (2-tailed)	.	.884	.001
	N	37	37	37
حجم السوق	Pearson Correlation	-.025	1	-.005
	Sig. (2-tailed)	.884	.	.977
	N	37	37	37
نشاط السوق	Pearson Correlation	.522**	-.005	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.977	.
	N	37	37	37

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تحليل الانحدار Regression Analysis :

بغرض تدعيم النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها عند اختبار الفروض، يتم استخدم تحليل الانحدار لقياس قوة العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، والمتغيرين المستقلين (حجم الشركة ونشاط الشركة في السوق المالي)، وكذلك إيجاد معادلة الانحدار لتوقع قيمة المتغير التابع من المتغيرات المستقلة المدروسة، وتأتي المعادلة على الشكل التالي:

$$Y= \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2$$

يتضح من خلال جدول تحليل التباين رقم (5) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضيتين، وذلك بالاستناد إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة 6.368 عن قيمتها الجدولية والبالغة 5.18 عند درجات حرية تساوي 2، وهذا ما يدل على أن مستوى الثقة مرتفعاً، لذا يمكن الاعتماد على النموذج.

ويتبين من خلال الجدول (4) أن قيمة معامل التحديد المعدلة تبلغ 0.23، وهذا يشير إلى أن 23% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي) تفسرها التغيرات الحاصلة في التغيرات المستقلة المدروسة (حجم الشركة ونشاط الشركة في السوق المالي)، أي تعود إلى العلاقة الخطية لنموذج الانحدار، والباقي يعود إلى عوامل أخرى كأن يكون هناك متغيرات مهمة ذات تأثير على المتغير التابع لم تدرج في النموذج.

الجدول (4) خلاصة النموذج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.522[a]	.272	.230	.04027

a. Predictors: (Constant), نشاط السوق, حجم السوق

ويتبين من الجدول (4) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تبلغ 52.2%، وهي قيمة موجبة وهذا ما يشير إلى أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى أنه يتبين من خلال الجدول (5) أن قيمة P-Value تبلغ 0.004 وهي أصغر من 5%، أي أن الانحدار معنوي، وهذا ما يدعو إلى رفض فرض العدم القائل بعدم اختلاف معلمتي الميل β_1 و β_2 عن الصفر، أي أن المتغيرين المستقلين مجتمعين لهما تأثير معنوي على المتغير التابع، أو أن إحدى معلم الانحدار β_1 أو β_2 تختلف معنوياً عن الصفر.

الجدول (5) تحليل التباين

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.021	2	.010	6.368	.004[a]
	Residual	.055	34	.002		
	Total	.076	36			

a. Predictors: (Constant), نشاط السوق, حجم السوق

b. Dependent Variable: مؤشر الإفصاح النسبي

لكي يتم معرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع مستقلاً عن الآخر يتم اللجوء إلى اختبار T (المدرج في الجدول رقم (6) الخاص بمعاملات النموذج)، حيث يمكن كتابة معادلة الانحدار من خلال هذا الجدول كما يلي:

$$Y = 0.59 - 2.36\ X_1 + 9.45\ X_2$$

يتضح من خلال الجدول (6) أن قيمة T المحسوبة الخاصة بمعلمة ميل المتغير المستقل الأول X_1 (حجم الشركة في سوق المال) من خلال نتائج التحليل الإحصائي تساوي 0.152 بالقيمة المطلقة، وهي أصغر من قيمة Z الجدولية البالغة 2.58 عند مستوى دلالة 1%، بالإضافة إلى ذلك تبلغ قيمة P الخاصة بمعلمة ميل المتغير المستقل الأول 0.88 وهي أكبر من 5%، مما يشير إلى عدم معنويتها الإحصائية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يعد المتغير المستقل الأول وهو حجم الشركة في سوق رأس المال غير مؤثر في نموذج الانحدار.

ويتضح أيضاً من خلال الجدول (6) أن قيمة T المحسوبة الخاصة بمعلمة ميل المتغير المستقل الثاني X_2 (نشاط الشركة في سوق المال) من خلال نتائج التحليل الإحصائي تساوي 3.565، وهي أعلى من قيمة Z الجدولية البالغة 2.58 عند مستوى دلالة 1%، بالإضافة إلى ذلك تبلغ قيمة P الخاصة بمعلمة ميل المتغير المستقل الثاني 0.001 وهي أصغر من 5%، مما يشير إلى معنويتها الإحصائية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يعد المتغير المستقل الثاني وهو نشاط الشركة في سوق رأس المال مؤثر في نموذج الانحدار.

تدعم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج الانحدار النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الارتباط الخطي البسيط، وهذا ما يؤكد على عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل الأول (حجم الشركة في السوق المالي) والمتغير التابع، ويؤكد على وجود علاقة بين المتغير المستقل الثاني (نشاط الشركة في السوق المالي) والمتغير التابع.

الجدول (6) معاملات الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.590	.008		73.292	.000
	حجم السوق	-2.36E-13	.000	-.022	-.152	.880
	نشاط السوق	9.452E-07	.000	.521	3.565	.001

a. Dependent Variable: مؤشر الإفصاح النسبي

الاستنتاجات والتوصيات:

قدم هذا البحث دليلاً على العلاقة المحتملة بين حجم الشركة ونشاط الشركة في السوق المالي، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي في سوقين ماليين هما سوقا دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية. إذ تمت المقارنة بين التقارير المالية للعام المنتهي بتاريخ 2010/12/31 لأربع شركات مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، و 33 شركة مدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، **وقد توصل هذا البحث إلى الاستنتاجات التالية:**

1. يتباين مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة (باستثناء الشركات المالية) بين سوقي دمشق وأبو ظبي للأوراق المالية وفقاً لمؤشر إفصاح محاسبي مبني على معايير التقرير المالي الدولية.

2. لا يوجد علاقة ارتباطية بين المتغير المستقل الأول (حجم الشركة في السوق المالي) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، أي أن مستوى الإفصاح المحاسبي لا يتأثر بحجم الشركة في السوق المالي.

3. يوجد علاقة ارتباطية بين المتغير المستقل الثاني (نشاط الشركة في السوق)، والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، أي أن مستوى الإفصاح المحاسبي يزداد كلما ازداد نشاط الشركة في السوق المالي.

تختلف النتائج التي تم التوصل إليها هذا البحث عن النتائج التي توصل إليها Adhikari and Tondkar (1992) في دراستهما، حيث تم تدعيم علاقة حجم سوق الأسهم مع مستوى الإفصاح المحاسبي في دراستهما، وتوصلا إلى أن الحجم النسبي (رسملة السوق) لسوق الأسهم في الدولة ذو علاقة بمستوى متطلبات إفصاح سوق الأسهم في هذه الدولة، على خلاف نتائج هذا البحث التي لم تدعم علاقة حجم الشركة في السوق المالي مع مستوى الإفصاح المحاسبي. مع الإشارة إلى أن دراسة Adhikari and Tondkar قامت بدراسة العلاقة بين حجم السوق المالي والإفصاح المحاسبي، أما في هذا البحث فقد تمت دراسة العلاقة بين حجم الشركة في السوق المالي والإفصاح المحاسبي.

بالنسبة لنتائج العلاقة بين نشاط الشركة في السوق المالي والإفصاح المحاسبي، فلم يتوصل Adhikari and Tondkar (1992) إلى نتيجة تدعم العلاقة بين مبيعات السوق ومتطلبات إفصاح سوق الأسهم، على خلاف نتائج هذا البحث التي تدعم وجود علاقة ارتباطية بين مستوى الإفصاح المحاسبي ونشاط الشركة في سوق الأسهم، مع الإشارة إلى أنه تم اعتماد عدد الصفقات المبرمة في هذه الدراسة لقياس متغير نشاط الشركة في سوق المال، أما دراسة Adhikari and Tondkar (1992) فقد اعتمدت على مقياس مبيعات السوق. مع الإشارة إلى أن دراسة Adhikari and Tondkaقامت بدراسة العلاقة بين نشاط السوق المالي والإفصاح المحاسبي، أما في هذا البحث فقد تمت دراسة العلاقة بين نشاط الشركة في السوق المالي والإفصاح المحاسبي.

يوصي هذا البحث بما يلي:

1. العمل على رفع مستوى الإفصاح المحاسبي الذي يجب أن تقوم به الشركات المدرجة في السوق المالي، لما لهذه العملية من أثر هام على عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية مثل عمليات شراء وبيع الأسهم من قبل المستثمرين في هذه السوق.

2. إجراء دراسات مستقبلية تدرس العلاقات المحتملة بين عوامل السوق المالي والإفصاح المحاسبي، وذلك في أسواق مالية أخرى، كأن تتم المقارنة بين أسواق مالية في دول نامية وأخرى متقدمة، على اعتبار أن النتائج قد تختلف مع اختلاف بيئة العمل المحاسبية، والمعايير المطبقة، والقوانين الناظمة لكل سوق مالي بين الدول المختلفة. وتقترح كذلك إجراء دراسات أخرى تدرس العلاقة المحتملة بين عوامل بيئية أخرى مثل العوامل التنظيمية، والعوامل القانونية، والعوامل الثقافية، والعوامل الدولية، وبين الإفصاح المحاسبي.

المراجع:

1. الشواورة، فيصل محمود، والدحيات، محمد عبد الرحيم، *الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 30، العدد3، 2008، 61-81.
2. أبو زيد، محمد المبروك، *المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية*. الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005،578.
3. المصري، تيسير، 2007، *توحيد المعرفة المحاسبية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد23، العدد الأول، 2007، 7-42.
4. لطفي، أمين السيد أحمد، *نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية*. الجزء الثاني، الدار الجامعية، 2007، 26.
5. ADHIKARI, A. and TONDKAR, R.H., *Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchanges*. Journal of International Financial Management and Accounting. Vol. 4, Issue 2, 1992, 75-105.
6. BARAKO, D.G., et. al., *Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan Companies*. Corporate Governance, Vol.14, No.2, March 2006, 108.
7. ELSAYED, M.O. and HOQUE, Z., *Perceived International Environmental Factors and Corporate Voluntary Disclosure Practices: An Empirical Study*. The British Accounting Review. Vol. 42, 2010, 17-35.
8. ENTWISTLE, G. M., *Managing Disclosure: The Case of Research and Development in Knowledge-Based Firms*, PhD Thesis, The University of Western Ontario,1997, Canada, 4.
9. GALANI, D. et. al., *The Association Between the Firm Characteristics and Corporate Mandatory Disclosure - the Case of Greece*. World Academy of Science, Engineering and Technology. 77, 2011, 1048-1054.
10. HASSABELNABY, H. R. et. al., *The Impact of Environmental Factors on Accounting Development: An Egyptian Longitudinal Study*. Critical Perspective on Accounting, Apr 2003, Vol.14, Issue 3, 273-292.
11. JAFFAR, R. et. al., *Determinant Factors Affecting Quality of Reporting in Annual Repot of Malaysian Companies*. Malaysian Accounting Review, Vol. 6 No. 2, 2007, 19-42.

*12.*KHODADADI, V. et. al., *The Effect of Corporate Governance Structure on The Extent of Voluntary Disclosure in Iran*. Business Intelligence Journal, Vol.3 No.2,, July, 2010, 151-164*.*

13. LARSON, R. K., and KENNY, S. Y., *An Empirical Analysis of International Accounting Standards, Equity Markets, and Economic Growth in Developing Countries*. Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 6, Issue 2, 1995, 130-157.

14. LOPES, P.T., & RODRIGUES, L.L., *Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinants of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange*. The International Journal of Accounting. Vol. 42, 2007, 25-56.

15. OMAR, b., and SIMON, j., *Corporate Aggregate Disclosure Practices in Accounting*. Advances in Accounting. Vol.27, Issue 1, 2011, 166-186.